



## بيان جمهورية مصر العربية

### كلمة

السيد السفير / إيهاب بدوي

مساعد وزير الخارجية للشئون متعددة الأطراف والأمن الدولي

أمام

مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري بشأن حفظ السلام

أكرا، 5 و 6 ديسمبر 2023

السيد / محمود باوميا، نائب رئيس جمهورية غانا،

السيد / جان بيير لاكروا، وكيل سكرتير عام الأمم المتحدة، وأصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور الموقرين،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن السيد وزير الدفاع والإنتاج الحربي والسيد وزير الخارجية، أتقدم بالشكر والامتنان لدولة غانا الشقيقة على استضافتها المتميزة لهذا المؤتمر الأممي المهم، الذي ينعقد داخل القارة الأفريقية لأول مرة، فيما تُعد إشارة واضحة – وإن كانت متأخرة بعض الشيء – بأهمية ومحورية القارة الأفريقية في جهود حفظ السلام وما تُقدمه دولها من تضحيات لنجاحها، ولذا لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني التحية والتقدير لجميع أفراد حفظة السلام، في شتى أنحاء العالم وعلى مدار تاريخ حافل بالإنجازات والتضحيات الغالية، على ما يقدمونه نحو عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار.

السيدات والسادة،

تدرك مصر الدور المحوري لعمليات حفظ السلام الأممية وتؤمن بأهميته وبرسالته السامية في حقن الدماء وإرساء السلام، ومن هذا المنطلق فلمصر إسهامات معلومة وممتدة في مجال حفظ السلام تحقيقاً للسلام والأمن على المستويين الدولي والإقليمي، وبناءً عليه تزايدت المساهمات المصرية بشكل ملموس مما يضعها باستمرار في مصاف كبريات الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

فمنذ بداية أول مهمة أممية لحفظ السلام في الشرق الأوسط عام 1948 (UNTSO)، تطورت مهام عمليات حفظ السلام، حيث أضحت تنفذ ولايات مركبة وبالتالي تواجه صعوبات غير مسبوقة تتطلب القيام بمهام معقدة في بيئة عملياتية غير تقليدية، وفي وقت لا تتوافر فيه بالضرورة الموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها. وبالتالي، تتمحور رؤية مصر بشأن منظومة حفظ السلام الأممية في أولوية الدفع بالحلول السياسية، وأهمية صياغة ولايات عمليات حفظ السلام بحيث تكون واضحة، ومركزة، وقابلة للتحقيق، وذات أولويات متدرجة، مع ضرورة

اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أمن وسلامة حفظة السلام، وتوفير الموارد المالية اللازمة، ودعم تطوير وتنفيذ تدريبات حفظ السلام، ومواصلة مساعدة الدول المضيفة في بناء واستدامة السلام، لاسيما أثناء المراحل الانتقالية، فضلاً عن دفع الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية بشأن عمليات السلام، والتعاطي بشكل متكامل مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام التي ساهمت مصر بقوة في إنشائها وعملها.

السيدات والسادة،

ترى مصر أنه، في أعقاب إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي (MINUSMA)، يتعين على منظومة الأمم المتحدة، إجراء مراجعة إستراتيجية فيما يتعلق بالسياسات والآليات الأممية، بما في ذلك كيفية تحقيق مفاهيم الملكية والقيادة الوطنية، لاسيما خلال المراحل الانتقالية، ولعل هذا يعد من أهم الدروس المستفادة الواجب إتباعها في مهمات مستقبلية، فلقد لقت هذه التجربة المجتمع الدولي بأسره، درساً مهماً، ألا وهو أن استمرار موافقة الدولة المضيفة ليس أمراً مفروغاً منه، وينبغي على الأمم المتحدة – بكافة أجهزتها المعنية – العمل بحكمة وحذر من أجل صونها، لاسيما في خضم التطورات السياسية التي تشهدها الدول التي تمر بمراحل انتقالية، ولعل ما تتعرض له البعثة الأممية في مالي، المنتهية ولايتها، لخير دليل على ذلك، أخذاً في الاعتبار ما تتعرض له الدول المساهمة بقوات ووحدات عسكرية وشرطية لخسائر بالغة في الأفراد والمعدات في ظل غياب التناغم بين المهمة الأممية والدولة المضيفة، وهو الوضع الذي ينعكس في نهاية المطاف على أمن وسلامة قوات حفظ السلام وقدرتها على تحقيق الخروج الآمن للأفراد والمعدات وعودتها إلى أرض الوطن.

السيدات والسادة،

وجب الإشارة هنا إلى الدور المهم الذي تضطلع به منظومة التدريب الوطنية في مجال حفظ السلام، وما يُمثله هذا من أساس دولي متكامل استثمرت فيه مصر على مدار سنوات مُتعددة لرفع القدرات والكفاءات اللازمة للقيام بالمهام الأممية وما يصاحبها من تعقيدات متزايدة في عالم مُتغير، حيث نجحت الجهود الوطنية في بناء قدرات الكوادر المصرية والأفريقية والعربية من حفظة السلام الأمميين، وتشمل تلك المنظومة نموذجاً وطنياً

فريداً من التكامل على أساس تضافر جهود كافة المكونات المدنية والعسكرية والشرطية، وذلك من خلال مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (CCCPA) الذي تركز أنشطته على المكون المدني وعلى الشق المرتبط بالسياسات الأممية الإطارية، وكذلك المركز المصري للتدريب على عمليات حفظ السلام الذي يركز على المكون الشرطي، فضلاً عن مركز السادات لصنع وحفظ وبناء السلام المزمع تدشينه وتفعيله قريباً في سياق المكون العسكري.

في ذات السياق، وانطلاقاً من مسئولية مصر كإحدى كبريات الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية، ودعماً منها لمبادرة السكرتير العام (A4P) وإعلان الالتزامات المشتركة، نعيد التذكير بوثيقة "خارطة طريق القاهرة" (Cairo Roadmap)، التي أقرها الاتحاد الأفريقي في أكتوبر 2020، والتي تشمل خطة عمل وإطار تنفيذي متوازن.

السيدات والسادة،

بالإضافة إلى تجديد تعهداتنا السابقة بشأن الوحدات المدرجة بالفعل ضمن منظومة القدرات الجاهزة لحفظ السلام الأممية (PCRS)، وهي: كتيبة مشاة ميكانيكية، وسرية مهندسين عسكريين، ومستشفى ميداني مستوى ثان، وحدة شرطية مشكلة (FPU) جاهزة للنشر، وكذلك عدد 2 سرية تدخل سريع وخبراء في تحليل الصور الجوية ضمن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، اسمحوا لي الآن أن استعرض التعهدات الوطنية الجديدة من جانب جمهورية مصر العربية في إطار مراكز التدريب الوطنية الثلاث المشار إليها سلفاً:

- أولاً: تنظيم دورة تدريبية للكوادر الأفريقية المشاركة، أو المخطط مشاركتها، ضمن بعثات حفظ السلام الأممية، الموكل إليها مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR).

- ثانياً: التعاون مع دائرة التدريب المتكامل (ITS) لتنفيذ دورة تدريبية للكوادر الأفريقية وفقاً لقائمة احتياجات الأمم المتحدة، وكذلك تنظيم دورة حول "المناخ والسلام والأمن في سياقات عمليات السلام".

- ثالثاً: تدريس اللغة الفرنسية لحفظة السلام المصريين بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكفونية، وكذلك ترجمة بعض المواد التدريبية من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية في مجال حفظ السلام.
- رابعاً: تنظيم دورات ما قبل النشر لإعداد الكوادر الوطنية النسائية المخطط مشاركتها في عمليات حفظ السلام الأممية، مع التركيز على قضية منع الاستغلال والاعتداء الجنسي، وكذلك تضمين محاضرة حول دعم الصحة النفسية لحفظة السلام المصريين خلال دورات ما قبل النشر.
- خامساً: إجراء جلسة نقاش مع الجهات الوطنية المعنية لاستخلاص الممارسات المثلى حول موضوع الصحة النفسية لأفراد حفظ السلام.

كما لا يفوتني أن أنوه إلى الاستعداد الدائم من جانب كل من "مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام" و"مركز السادات لصنع وحفظ وبناء السلام" و"المركز المصري للتدريب على عمليات حفظ السلام" لإعداد وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة مع الجهات الأممية المعنية، فضلاً عن الاستعداد لترجمة محتويات تدريبية أممية إلى اللغة العربية.

ختاماً، أعيد التأكيد في إطار هذا المحفل الأممي على الأولوية التي توليها بلادي لمسائل حفظ السلام وعلى التزامنا التام بالعمل على تعزيز كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى دعم واستدامة منظومة حفظ السلام للأجيال القادمة، بما تمثله من ركيزة أساسية لصون السلم والأمن الدوليين في نظام دولي متعدد الأطراف، وتطلعنا للعمل مع كافة الدول المحبة للسلام لضمان ديمومتها وتطورها، بما في ذلك من خلال إبراز أهميتها في ميثاق المستقبل المزمع بلورته خلال العام المقبل تمهيداً لقمة المستقبل الأممية في ضوء مبادرة السكرتير العام.

شكراً لكم.